من الماضي والمضارع والامر وغيرها فهذا الفصل في بيانها [illegible] ان قلت اذا كان الماضي والمضارع
والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال كما ذكرت فما الافعال المشار اليها بهذه الافعال
التي تصرف فيحصل الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال
التي هي الماضي وغيره تتصرف بعضها الى البعض فيكون كل منها صالحا لان يكون اصلا للباقي والمراد
بتصريفها ابرازها للماهيات الكلية في انواعها المندرجة تحتها كما يقال اذا اصرفت الثلاثي مثلا
المزيد فيه حرف الى ماض قلت اكرم والى المضارع قلت يكرم والى امر قلت اكرم قاله المحقق اللقاني
اما الماضي فهو الفعل الذي دل على معنى والمراد به المعنى التضمني وهو الحدث هذا بمنزلة
الجنس شامل لجميع الافعال وجد اي هذا المعنى في الزمان الماضي وهذا بمنزلة الفصل يخرج
به ما سوى الماضي ان قيل هذا الحد غير مانع لانه يصدق على المضارع الداخل عليه لم مثلا
مثل لم يضرب لانه بدخولها صار دالا على الزمان الماضي وغير جامع لانه لا يصدق على نحو نعم
وبئس وعسى وليس فان معناها المدح والذم حالا والنفي والمقاربة كذلك اجيب
عن الاول بان دلالته على الزمان الماضي عارضة والعبرة باصل الوضع وعن الثاني بانها من الجوامد
والمراد بالماضي ههنا المتصرف خاصة وعلى بعد ان المراد ما يعم الجامد فالجواب ان تجردها
عن الزمان الماضي عارض وهي بحسب اصل الوضع دالة عليه وكذا الكلام في صيغ العقود كبعت
واشتريت لانشاء البيع والشراء [illegible] الاول قد تقرر في محله من علم العربية انه يجب حذف
متعلق الظرف اذا كان صفة فاثبات [illegible] متعلق الظرف في قوله وجد في الزمان [illegible] الثاني
بين الماضي المذكور اولا والماضي المذكور ثانيا من محاسن البديع صنعة الجناس التام لان لفظهما
واحد كما ترى ومعناهما مختلف لان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني المعنى اللغوي كما هو
ظاهر الثالث انما قال الفعل الذي دل ولم يقل [illegible] ان حد الماضي ليس بمطرد لصدقه

ولا يسع الظرف صفة الا اذا كان متعلقه كونا عاما فلا يرد ان الكلام خاص

على امس لانه يدل على معنى وجد في الزمان الماضي وليس بماض كذا في شرح الاخوزي وانما قال الذي ثم
لان ما التي تذكر في التعريفات مختصة البتة فلو قال ما دل لكانت بمعنى فعل اذ نعم ذلك لا بد فيه التنويه
قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية الرابع انما قدم الماضي لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
والحال قاله الشارح وهذه القبلية كما قيل انما هي بحسب الذات لان ذات الزمان الذي تحقق وانقضى
متقدمة على ذات الزمان الذي لم يوجد والذي هو موجود الان واما بحسب الاتصاف بالمضي والحال
والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه
بالمضي ولانه اصل بالنسبة الى المضارع لانه يحصل بالزيادة على الماضي ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة
واصالة ما حصل هو منه قاله الشارح انتهى وظاهر انه اراد بالزيادة حروف المضارعة واعترضه المحقق
اللقاني فقال كون حروف المضارعة زائدة على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير الماضي المبدو بهمزة وصل
واما في مضارعه فانه يعادل الهمزة واجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى فقال صرحوا بان المضارع الذي
اول ماضيه همزة وصل كان مشتملا على همزة وصل بعد زيادة حروف المضارعة ثم حذفت للاستغناء
عنها لانه انما اتي بها في الماضي لانه لا يبتدأ بساكن وهذا المعنى منتف في المضارع لابتدائه بالحرف المتحرك
فاصل ينفعل يأنفعل ويفتعل يأفتعل ويستفعل يأستفعل بهمزة مكسورة في الجميع وعلى هذا
فكون حروف المضارعة زائدة على حروف الماضي متحقق في مضارع الماضي المبدو بهمزة الوصل كما في مضارع
الماضي غير المبدو بها بلا تفاوت ولما تقرر قالوا في اقتتل يقتتل قتل يقتل بكسر القاف والتاء في الماضي
والمضارع فان اصلهما اقتتل يقتتل اجتمع فيهما مثلان فقصد الادغام للتخفيف فنقلت فتحة
التاء الاولى فيهما الى القاف فاستغني عن الهمزة فحذفت ثم ابدل من هذه الفتحة كسرة للدلالة على همزة
الوصل المكسورة انتهى بالمعنى ثم الماضي اما مبني للفاعل واما مبني للمفعول لانحصار هذا التقسيم غير
حاصل لانه يخرج منه نحو جرى النهر وصام نهاره وافعم السيل بضم الهمزة اي ملئ بضم الميم وضرب امام الامير

Copyright © King Saud University